١. بين الإنجازات: إسهامها في خطاب النساء العربيات ضمن المنطقة العربية وخارجها على نطاق دولي، وخاصة في اللغة العربية، لا سيما في حقلي التنمية والأدب.

بين الإخفاقات: صلتها الضعيفة بالممارسات السياسية؛ الإخفاق في إشراك عدد أكبر من الرجال في النقاش حول المساواة الجندرية؛ النظر إلى فقيرات الدخل/الإمكانيات على أنهن «الأخريات»؛ الإخفاق في إشراك الأجيال الشابة، إناثاً وذكوراً، إشراكاً أكثر فاعلية؛ تأييد تحرير النساء ومساواتهن الجندرية في المجال العام وإخفاق ترجمة ذلك إلى الواقع في المجال الخاص – وهذا ما أسميه «نسوية زائفة».

٢. التهمة غير مبررة بمعنى أن المساواة الجندرية قضية من قضايا حقوق الإنسان العالمية. ويجب أن نتذكر أن هناك حركات محافظة/ضد المساواة الجندرية في الغرب (مثلاً، حركة المتجددين المسيحيين التي كانت نشيطة في محاربة حقوق النساء الإنجابية الخ. والتي يعتمد عليها جدول اعمال بوش.). كذلك لا ينبغي أن ننسى أن المنظمات غير الحكومية الدولية حثت على «المساواة الجندرية» كجزء من جدول اعمالها للتنمية؛ والحكومات العربية المتكلة على المساعدات الأجنبية اضطرت إلى تبني جداول الأعمال هذه. النخبة الذكورية المحافظة التي تحكم المنطقة العربية تبنت هذه الجداول لحاجة سياسية ونفعية، لا لاقتناعها بها بالضرورة. ويجب أن نتذكر أيضاً أن النخبة النسائية العربية ليست بالضرورة تحديثية حقيقية؛ قد يكنّ «حديثات» (مغربنات) في لباسهن وأساليب عيشهن، إلا أنهن يسهمن أيضاً بطرق مختلفة في تعزيز قسمة الطبقية/الفقر وعلاقات السلطة الجندرية الراهنة. يكفي أن نفكر في اتكال نساء النخبة على المساعدات المنزليات اللواتي أصبح معظمهن الآن من جنوبي شرقي آسيا. هذا جزء مما عنيته بالمجال العام في مقابل الخاص بالنسبة «للنسوية» في إجابتي عن السؤال الأول.

كذلك يجب أن نتذكر أن المنطقة العربية تقاوم عادة النسوية الغربية على أنها ضد الأسرة. ولكن لا ينبغي أن نعمم ذلك بما أن هناك نسويات غربية كثيرة. في الواقع، وعلى نطاق عالمي، يستلزم تأييد المساواة الجندرية ومعالجة التفاوت الجندري تغييراً في الأدوار الجندرية، وفي صورة الرجال والنساء عن ذواتهم، أي، تغيير علاقات السلطة على النطاق الشخصي. ولا يختلف الواقع في الغرب عن ذلك كثيراً (كما تبين الصحافة في المملكة المتحدة مراراً وتكراراً): هناك تُعتبر النساء بالدرجة الأولى مسؤولات عن العناية بالأولاد والأسرة. وعليه لم تحقق النسوية الغربية بالضرورة أهدافها، إلا فيما قد يختص بالنساء الأكثر غنى.

أفضل رد يكون بالتأكيد على كون حقوق الإنسان عالمية، وعلى أن المساواة الجندرية تشكل جزءاً لا يتجزأ منها. كثيراً ما تستخدم الخصائص الثقافية كتبرير لعدم إعادة التفكير في العلاقات الجندرية من الاساس بطرق تعالج الانقسامات الطبقية وغيرها (العرقية، الدينية، المكانية، الأنظمة السياسية، الخ.).

٣. يجب النظر إلى الصحوة الدينية في سياق الروابط المعقدة بين الثقافي/الإجتماعي، السياسي والإقتصادي. وعلينا أن نتذكر أن النخبة السياسية في المنطقة العربية مرتبطة بالغرب ومتكلة عليه إقتصادياً وسياسياً. في موازاة ذلك نجد الواقع: أن الفقراء والمجتمعات المهمشة في المنطقة العربية لا تستطيع أن تتكل على خدمات الدولة الإجتماعية والخيرية (بسب «التعديل البنيوي). فعلاقة هذه العوامل بالقوى المحافظة/الأصولية الإسلامية واضحة.

في الواقع لا يمكن أن يكون دين أبوي المبادئ أساس نضال في سبيل المساواة الجندرية. هنا تكتسب فكرة المواطنية أهميتها الكبيرة في رأيي، لأنها تؤكد، أو تؤكد مثالياً، العوامل المشتركة بين المواطنين بصرف النظر عن الجندر، السن، الدين، الخ. هذا هو أيضاً سبب كوني سياسياً ضد النقاش حول الأكثرية/الأقلية في المنطقة العربية، والذي يستخدم الدين كفاصل.

٤. لا عيب في التعددية بهذا المعنى. يجب أن نتذكر أن النساء لسن متجانسات سياسياً، إجتماعياً، إقتصادياً أو ثقافياً. ولكن التعددية لا ينبغي أن تنسينا التأكيد على أن المساواة الجندرية، مثل بقية أنواع المساواة، هي من قضايا حقوق الإنسان، وأنه لا ينبغي نسيان هذا العامل المشترك.

٥. بكل تأكيد. وهذا يعني جعل النساء والرجال يعملون معاً، وتجنب الوضع الراهن حيث يبدو أن نخب الرجال/النساء يشعرون أن مثل هذا النضال «يهددهم». مرة أخرى من المهم التأكيد على حقوق الانسان بما أنها تساعدنا على التخلص من هذا الجدل اللانهائي حول «الأصالة الثقافية». كلمة أخرى جوهرية هنا هي «الخيار»: أن يكون للنساء خيار أن يكنّ على قدر ما يردن من «الحداثة» أو «المحافظة»، وأن لا يفرض عليهن ذلك من قبل الغير.

٦. لمَ لا؟ هناك كثير من العناصر السياسية والإقتصادية المشتركة التي يمكن أن تكون أساس الإنتساب. ولكن علينا أن نتذكر تنوع النساء ومصالحهن وجداول أعمالهن.

٧. أنظر الإجابة [٢].

٨. من غير شك. ولكن السؤال هو: كيف؟ هذا يقتضي ويشمل إنشاء خطاب عن الديموقراطية والحقوق المدنية. يجب أن تكون النساء العربيات أكثر نشاطاً سياسياً. وفي هذا يكمن لب المشكلة، أي الثمن الإجتماعي الذي تدفعه النساء ويتجلى في مقاومة أقاربهن الذكور؛ الثمن الإجتماعي والإقتصادي الذي قد يدفعنه لكي يكن نشيطات سياسياً؛ خطر أن نفترض أن العربيات النشيطات سياسياً سيكنّ بالضرورة تقدميات فيما يتعلق بقضايا الجندر؛ ونقص الدعم الذكوري إجمالاً. ولكن للنظر إلى صعوبة إدخال النساء مجلس النواب في المملكة المتحدة! لنكرر: ما دامت حياة الأسرة تُعتبر بالدرجة الأولى مسؤولية النساء يعني ذلك أن «عامل الزمن» (أي أن يكون للنساء وقت للتنظيم) سيبقى مشكلة كبيرة. إلا أن هناك أمثلة كثيرة (مثل بينغلاديش وأجزاء من أميركا اللاتينية) تبيّن أن نشاط النساء السياسي ممكن في نطاق معين وضمن حدود معينة.

٩. كلا؛ أنظر الاجابتين ١و٢ أعلاه. ما زلنا نعيش في عالم ينظر إلى النساء اللواتي يعملن من أجل التغيير على أنهن «قويات»؛ ويوحي ذلك بأن الأقارب من الذكور (الأب، الزوج، الأخ الخ.) لا بد أن يكونوا «ضعفاء». إلى حد لا يزال يُنظر إلى فكرة المساواة الجندرية بلغة الرابحات (النساء) والخاسرين (الرجال).

١٠. هذا ما عنيته آنفاً عن كون المساواة الجندرية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان؛ وكذلك فكرة المواطنية. ولكن يجب أن نعترف أيضاً بأن الأقليات غير الناطقة بالعربية تواجه مشكلات سياسية وإجتماعية وإقتصادية كبيرة مرتبطة بالأفكار السائدة عن الدولة القومية والقوميات المسيطرة. على كل حال أن هذا موضوع آخر تمّ فيه تجاهل التعارض الجوهري بين الجندر والفقر.

١١. أفضل المصطلح «نسويات عربية» الذي هو أقرب إلى الواقع بالنظر إلى التنوعات الكثيرة الفاصلة في ما بينها. وأؤكد كذلك حين تكون العربيات ناشطات في قضايا نسائية فإن هذا لا يعني بالضرورة أنهن تقدميات سياسياً وإجتماعياً.

١٢. من جهة، كان إيجابياً في أنه أبرز قضايا الجندر. ولكن كانت له في الوقت نفسه ردة معاكسة إذ وفّر «للفرق المحافظة» (التي أعرّفها بأنها تلك التي لا تقبل أي خطاب حول المساواة، سواء في ما يتعلق بالجندر أم بأي أمر آخر) منبراً يرشقونه «بسهامهم». ثم إذا كان للأمم المتحدة سياسة جندرية فإن هذا لا يعني بالضرورة أن كل موظفيها «ذوو وعي جندري»، أو أنهم يؤيدون المساواة الجندرية. إلى جانب الأمر/التأكيد الواضحين لنشاطات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، فإن وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي لها سياسة جندرية مشتركة صريحة، حسب علمي، هي البرنامج الدولي للغذاء. وقد أظهر التقييم الأخير أنه لابد من عمل الكثير بعد، على الرغم من كل ما أنجز. إلا أننا نتوقع الآن أن يكون الموظفون الكبار مسؤولين عن إدماج الجندر في القضايا الرئيسية، وهذا أمر حاسم. كذلك يتحسن أداء البنك الدولي، على الأقل فيما يتعلق بسياساته المعلنة، مع أن الكثير لا يزال بحاجة إلى التنفيذ في ما يتعلق بمحاسبة الموظفين ومسؤوليتهم.

كذلك بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوداً كبيرة من أجل الجندر، إلا أن محاسبة الموظفين ومسؤوليتهم تبقى مشكلة.

١٣. إنه إيجابي بوجه الإجمال، في رأيي، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن للنساء العربيات جداول عمل مختلفة، سواء كانت سياسية أم غير ذلك. أقل إيجابية كانت تأثيرات «المرأة في التنمية» و«المرأة والتنمية» و«الجندر والتنمية» التي أوجدت فئة مهنية نسائية جديدة سميت «إختصاصية جندر»، إذا نوعاً جديداً من التمييز المهني. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن المهنيين الذكور لم يبدوا إجمالاً إهتماماً كبيراً بقضايا الجندر. والشاهد على ذلك مواقف في منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن أيضاً في العديد من مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة العربية. يجب أن يقال أيضاً أن المهنيات ملن في بعض الأحيان إلى إستبعاد الرجال (مع أن الجندر وفّر فرص عمل جديدة لنساء مهنيات ليس لهن، لسبب من الأسباب، وسيلة للإلتحاق بالقطاع العام/وأو الخاص). لم نصل بعد إلى المرحلة التي يكون فيها الجندر، مثل الفقر، همّ كل من يعمل في التنمية. جزء من المشكلة يكمن في أن المدعوات «إختصاصيات الجندر» لم يكنّ دائماً واضحات أو ناجحات في إيصال رسالة أن التركيز الأولوي على النساء هو بسبب الحاجة إلى معالجة الفجوات الجندرية؛ ولكن الجندر يعني تغيير علاقات السلطة الحالية بين الرجال والنساء على كافة المستويات.

١٤. مصالح سياسية وإقتصادية مختلفة؛ الإخفاق في تطوير إستراتيجيات فعالة لإشراك الرجال عملياً (مع أن هذا لا يعني أننا نتجاهل العقبات الكؤود التي قد يضعها الرجال لعرقلة مثل هذا التعاون؛ أي «الفرق الذكورية» الذين يشعرون أن التغيير يهددهم شخصياً/جماعياً).

١٥. أن يكون الخطاب أكثر شفافية وصدقاً. هذا يعني التأكيد على ما يوحّد النساء أفراداً وجماعات، ولكن أن يدركن أيضاً أن فكرة «الإخواتية النسائية عالمية» قد تصبح عذراً لتجنب النقاش الجدي حول أسباب إنقسام النساء داخل كل من البلاد العربية، وبين البلاد العربية المختلفة.

Email: CESolh@aol.com